المستخلص:

يختلف شكل السلطة التنفيذية من دولة إلى أخرى حسب النظام السياسي المطبق فشكل السلطة التنفيذية في دولة تطبق النظام البرلماني يختلف شكلها عن دولة تعتنق نظاماً سياسياً آخر. أن السلطة التنفيذية ذات طبيعة خاصة ووضع مميز عن النظام البرلماني من الناحية النظرية وان النظام البرلماني احد الانظمة السياسية التي تدرج تحت مبدئ الفصل بين السلطات. إلا أن التطبيق يشهدنا عن خروج حقيقي عن منطق هذا النظام. أما نتيجة الرغبة من جانب مشرعي الدساتير في بعض الدول بإحداث نوع من التزواج لمبادئ وأصول تنتمي الى أكثر من نظام، وأما نتيجة وجود ظروف واقعية تحيط بالدول فتخرجها عن المحاور الرئيسية للنظام البرلماني، الأمر الذي يؤثر على وضع السلطة التنفيذية ويسفر عن تغيير في أوصافها التقليدية، واهتزاز في علاقاتها بالسلطة التشريعية. ويشارك الواقع الفعلي للحوادث السياسية، في رسم ملامح ذلك النظام وتحديد طبيعته. وفي النظام البرلماني يجب أن تكون الحكومة حائزة على ثقة البرلمان ومتى ما فقدت هذه الثقة عليها أن تستقيل. ومن ناحية أخرى، ولكي لا يكون البرلمان هو المهيمن دائماً فإن الحكومة تستطيع أن تطلب من رئيس الدولة (ملك أو رئيس جمهورية)، حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة. وبهذا تكون الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية في هذا النظام متوازنتين ولكل منهما سلاح تشهره بوجه الهيئة الأخرى عند الحاجة.

وأن دور رئيس الدولة لا يتعدى دور الحكم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتوجيه النصح والارشاد لهما ولا يباشر الحكم بنفسه، وحتى ما يصدر عنه وبتوقيعه يجب أن يحمل توقيع رئيس الوزراء أيضاً وأحياناً جميع الوزراء. وعلى هذا فأن رئيس الدولة غير مسؤول سياسياً لأن من يمارس السلطة الفعلية هو المسؤول عن تصرفاته. وهناك من يعارض هذا الواقع ويقول أن له بعض الاختصاصات التي يقوم بها في ميدان السلطة التنفيذية.